

السيد المفوض السامي،

تود منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية ومركز البحرين لحقوق الإنسان تهنتنكم على انتخابكم، وتوجيه الشكر لكم لاستمرار العمل المتقاني لمفوضية حقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي وجميع أنحاء العالم.

لقد شجعنا ما نسمع عن استمراركم في الإعراب عن القلق إزاء حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك وضع المدافعين عن حقوق الإنسان [مثل وليد أبو الخير]، واستخدام عقوبة الإعدام والعقاب البدني. كما نضم صوتنا لدعواتكم ودعوات خبراء هذا المجلس الموجهه للمملكة العربية السعودية لجعل نظامها القضائي متوافق مع المعايير الدولية.

ولكن وعلى الرغم من اعترافكم الجريء بتحديات حقوق الإنسان البالغة في دولة عضو في المجلس، بالإضافة إلى أحد عشر دولة أخرى تم ذكرهم من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شعرنا بخيبة أمل بسبب عدم الاعتراف بدولة أخرى رائدة في انتهاك حقوق الإنسان: البحرين.

كان فخامتكم "منزعج" من العديد من "القيود المشددة المفروضة على الحريات العامة" التي ما زالت تعاني منها البحرين أيضاً. حيث أشرت على وجه الخصوص إلى "قمع المظاهرات؛ الأحكام المشددة على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمعارضين في محاكمات ذات دوافع سياسية؛ العقوبات القاسية بسبب تغريدات بسيطة [كما في قضية نبيل رجب]؛ الرقابة؛ الأنظمة القمعية وغير الشرعية ضد حركات المجتمع المدني. ... القوانين الأمنية الجديدة الموسعة بشكل ظالم، والتي تهدد الحريات المدنية وحقوق الإنسان." وحول هذه النقطة الأخيرة، حذرتكم ضد التدابير المستخدمة لبناء "دولة أمن قومي" بما في ذلك: "الاحتجاز التعسفي أو لفترات طويلة؛ التعذيب وسوء المعاملة؛ المحاكمات الغير عادلة؛ حفظ الأمن المنحاز؛ وإساءة استخدام التشريعات لتقييد الحقوق المشروعة في الاحتجاج السلمي وحرية التعبير." إن جميع هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان والقيود المفروضة على الحريات العامة لا تزال منهجية في البحرين.

لذلك، نود سؤال سيادتكم عن سبب عدم وضع البحرين في قائمة الدولة المثيرة للقلق، على الرغم من المشاركة الواسعة لمكتبكم في توثيق هذه الانتهاكات الواسعة الانتشار والممنهجه؟

وعلاوة على ذلك، ونظراً أنه في وقت سابق هذا الاسبوع أعلن نائب وزير الخارجية البحريني "النية لاستئناف التعاون" في المملكة مع مكتبكم، بينما لا زالوا يرفضون السماح لأي من الإجراءات الخاصة دخول البحرين منذ عام 2006 على الرغم من الطلب المتكرر، كيف ينوي مكتبكم تسهيل الزيارات القطرية للإجراءات كوسيلة لتجديد التعاون مع البحرين؟

شكراً لكم